الـــــــلام الفارقـــــة

*محمود خريسات**

ملخص

يهدف هذا البحث إلى التعريف باللام التي تتّصل بخبر "إنْ" المؤكّدة المخفّفة من الثقيلة (اللام الفارقة) من حيث: المصطلح والمفهوم، وسبب التسمية، والغاية التي تكون من أجلها هذه اللام، وحُكْمُ اقتران خبر "إنْ" المخفّفة بها، وتمييزها عن غيرها من اللامات التي تشبهها، أو التي قد تلتبس بها.

ومن أجل ذلك قام الباحث بتتبّع كلّ ما يتّصل بهذه اللام في كتب النحو وعلوم القرآن والتفاسير، وتبيّن له أنّ النحاة والدارسين لم يُجمعوا على مصطلح واحد يطلقونه على هذه اللام، ولكنّهم أطلقوا عليها مصطلحات متعدّدة، وأنّهم لم يُجمعوا كذلك على حُكْم اقتران خبر "إنْ" المخفّفة بها، ولكنّهم اختلفوا في ذلك بين الواجب والجائز، ومتى يكون ذلك.

الكلمات الدالة: اللام الفارقة، "إنْ" المُخفّفة، "إنْ" النافية، لام إلّا، لام الابتداء، للفرق، لام الفرق، لام التوكيد.

المقدمــة

اللامات في العربيّة كثيرة، أوصلها الزجاجي (ت337هـ) في كتابه اللامات إلى ثلاثين نوعاً، وكان ترتيب اللام الفارقة من بينها التاسعة عشرة، لكنّه لم يسمّها اللام الفارقة، وإنّما "اللام التي تلزم "إنْ" المكسورة إذا خُفّفتْ من الثقيلة"(الزجاجي، 1985). وذكرها في كتابه "حروف المعاني والصفات"، ولم يسمّها كذلك اللام الفارقة، وإنّما "لاما لإيجاب"، قال: "والرابع لام الإيجاب وحدّها أنْ تكون فارقة بيْن الإيجاب والنفي، نحو قولك: إنْ زيدٌ لقائم. قال الله تعالى: "إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ" (الآية 4 من سورة الطارق)، وَالْفرق بَينهَا وَبَيْن لامَيْ الِابْتِدَاء والتأكيد ثَلَاثَة أَشْيَاء..."(الزجاجي، 1984).

ولم يذكر الرمّاني(ت384هـ) في كتابه "منازل الحروف" اللام الفارقة من بيْن اللامات التي هي عنده اثنتا عشرة لاماً، لا لفظاً ولا معنى. (الرمّاني، د.ت) وهي القسم الخامس من أقسام اللام عند المرادي(ت749هـ) التي يبلغ عددها عنده ثمانية أقسام (المرادي، 1992).

أمّا ابن هشام (ت761هـ) فاللام المفردة عنده ثلاثة أقسام: عاملة للجرّ، وعاملة للجزم، وغير عاملة، واللام الجارّة عنده اثنان وعشرون معنى، لم يذكر من بينها مصطلح اللام الفارقة، واكتفى بذكر رأي سيبويه والأكثرين فيها، قال:" وَإِنْ خفّفت إِنْ نَحو { وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً} { إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ} فَاللَّام عِنْد سِيبَوَيْهِ والأكثرين لَام الِابْتِدَاء أفادت مَعَ إفادتها توكيد النِّسْبَة وتخليص الْمُضَارع للْحَال الْفرق بَيْن إِنْ المخفّفة من الثَّقِيلَة وَإِنْ النافية..." (ابن هشام، 1985).

وهذه اللام هي التي تلحق "إنْ" المكسورة الهمزة المخفّفة من الثقيلة. ولـ"إنْ" المكسورة الهمزة أربعة معانٍ، (ينظر: الزجاجي، 1984، والمرادي، 1992، وابن هشام، 1985) فتكون حرف شرط جازم كما في: إنْ تزرني أزرك، ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى: "إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ" (من الآية 271 من سورة البقرة).

وتكون "إنْ" المخفّفة حرف نفي بمعنى "ما" كما في: إنْ محمدٌ غائباً؛ أي ما محمدٌ غائباً، ومنه في التنزيل العزيز: "إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ" (من الآية 20 من سورة الملك)؛ أيْ ما الكافرون إلا في غرور، وقوله تعالى: "الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ " (من الآية 2 من سورة المجادلة)؛ أي وما أمّهاتهم إلا اللائي ولدنَهم.

وتكون "إنْ" المخفّفة زائدة في مثل: لمّا إنْ عاد محمدٌ زُرتُهُ، فـ" إنْ" زائدة للتوكيد، والمعنى لمّا عادَ محمدٌ زُرْتُهُ، وشاهد ذلك من كتاب الله قوله تعالى:" وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ" (من الآية 26 من سورة الأحقاف)؛ أي في ما مكنّاهم فيه.

و"إنْ" المخفّفة في الحالات الثلاث السابقة تقوم بذاتها، لا يلزمها شيء، أمّا المعنى الرابع لـ "إنْ" المُخفّفة فهو الذي تكون فيه "إنْ" مُخفّفة من الثقيلة، وهو ما يتّصل بموضوع هذا البحث (اللام الفارقة)؛ ذلك أنّ "إنْ" تكون مُخفّفة من الثقيلة، مُؤكّدة،

* قسم اللغة العربيّة، جامعة اليرموك، الأردن. تاريخ استلام البحث 2016/5/30، وتاريخ قبوله 2016/8/30.

 © 2018 عمادة البحث العلمي وضمان الجودة/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

وتأتي اللام حينئذٍ متّصلة بأوّل خبرها أو ما كان في حكمه، وهذه اللام هي التي تُسمّى "اللام الفارقة".

ولم أعثر في ما عُدتُ إليه من مراجع، وفي مواطن مختلفة ومتعددة من مواطن البحث والدراسة (من طريق البحث الالكتروني) على أيّة دراسة تناولت هذا الموضوع، مستقلة كانت، أو غير مستقلة.

أمّا فكرة هذا البحث فقد جاءت بعد أنْ وجدت طلبة قسم اللغة العربيّة في مرحلة البكالوريوس لا يعرفون شيئاً عن هذه اللام، لا المصطلح، ولا المفهوم، ولا الاستعمال...، بل إنّهم لم يسمعوا بها، ومن هُم في مرحلة الماجستير لا يختلفون كثيراً عمن هُم في مرحلة البكالوريوس بالنسبة لهذه اللام، فرأيتُ أنْ أكتب فيها لعلّي أسهم بتعريف الطلبة وبعض المختصّين ممّن لم يعرفوا كثيراً عن هذه اللام بمعناها ودلالتها والغاية منها، وغير ذلك ممّا يتّصل بها.

اللام الفارقة: المصطلح والمفهوم وسبب التسمية والغاية

أوّلاً: المصطلح

أطلق كثيرٌ من النحاة والدارسين– ممّن ذَكر هذه اللام– مصطلح اللام الفارقةعليها[1]. والفارق صفة مشبهة باسم الفاعل، جاءت على وزن اسم الفاعل لدلالتها على الثبوت.

والفرق خلاف الجمع، فرّقه يفرّقه فرقاً وفرقة، .... وانفرق الشيء وتفرّق وافترق، وفرق بيْن الشيئين فرقاً وفرقاناً، فصلَ وميّزَ أحدهما من الآخر، وبيْن الخصوم حَكَمَ وفَصَلَ، وفي التنزيل العزيز:" قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي فَافْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ"(الآية 25 من سورة المائدة)، وبيْن المتشابهيْن بيّن أوجه الخلاف بيْنهما، وفرق له عن الأمر كشفه وبيّنه، وفرق له الطريق أو الرأي استبان، والشيء قسمه، وفي التنزيل العزيز:" وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنْجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ"(الآية50 من سورة البقرة)شَقَقْنَاهُ. والفِرْقُ: القِسْم، وَالْجَمْعُ أَفْرَاق (لسان العرب ابن منظور، والمعجم الوسيط، فصل الفاء، مادة فرق).

ومن النحاة والدارسين منْ أطلق على هذه اللام غير مصطلح اللام الفارقة، فهي عند سيبويه (ت180هـ) وابن السراج (ت316هـ) لام الابتداء لزمت للفرق بيْن "إنْ" المخفّفة من الثقيلة وبيْن "إنْ" النافية، قال سيبويه:" واعلم أنّهم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك، لمّا خفّفها جعلها بمنزلة لكنْ حين خفّفها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بإنْ التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها" (سيبويه، 1988 وابن السراج د.ت).

وهي عند الزجاجي "اللام التي تلزم "إنْ" المكسورة إذا خُفّفتْ من الثقيلة" (الزجاجي، 1985). وهي عنده لام الإيجاب، قال: "... والرابع لام الإيجاب"(الزجاجي، 1984). والإيجابُ عكسُ النفي.

وهي عنده أيضاً إحدى لاميْن تجمعهما لام الفصل، قال:" ولام الفصل تجمع لامَيْن اللام التي تلزم إنْ المكسورة المخفّفة من الثقيلة، ولام الإيجاب في القسم" (الزجاجي، 1985). وهي ذاتها عنده لام الفصل، قال:" وكذلك لام الفصل لأنّها تُزاد بعد إنْ المخفّفة من الثقيلة ليفصل بينها وبيْن النافية ومع الفعل المستقبل الموجب في القسم ليفصل بيْنه وبيْن المنفي" (الزجاجي، 1985). فهي على رأيه إمّا إحدى لاميْن تجمعهما لام الفصل، أو أنّها هي لام الفصل ذاتها.

وهي لام "إلّا" عند الكوفيين، قال الزجاجي:"....كلّ هذا مُخفّف من الثقيلة وأهل الكوفة يسمّون هذه اللام لام إلا، ويجعلون إنْ هاهنا بمنزلة "ما" في الجحْد، قالوا ومعنى قوله(وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)، ما وجدنا أكثرهم إلا فاسقين، وكذلك قوله (وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ) تأويله عندهم ما كنت من قبله إلا من الغافلين، وكذلك سائر هذا الذي مضى (يقصد ما مضى من شواهد عنده) يخرجونه (يقصد الكوفيين) إلى هذا التأويل وهذا غلط؛ لأنّ اللام للإيجاب والتحقيق، وما للنفي، فلا يجوز اجتماعهما في حال، فيكون الكلام مُحقّقا منفيّا" (الزجاجي، 1985).وأرى أنّ ما ذهب إليه الزجاجي صحيح، فـ "إنْ" في ما سبق هي المؤكّدة المخفّفة من الثقيلة، وليست النافية. والمعنى في كل مثال منها يقوي ذلك، أو يؤكّده.

واستدلّ الكوفيون على مجيء اللام للاستثناء بقوله:

أَمْسَى أبان ذليلا بعد عزته وَمَا أبان لمن أعلاج سودان[2]

أي وما أبان إلا من أعلاج سودان. لكنّ اللام هنا جاءت مع "ما" وليس مع "إنْ"، وهذا خلاف الأمثلة السابقة.

وفي أثناء الحديث عن اللام الواقعة في خبر "إنْ" المخفّفة من الثقيلة المتضمنة في قوله تعالى:"وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ"(الآية 102 من سورة الأعراف) قال الألوسي(ت1270هـ):"وذهب الكوفيون إلى أنّ إنْ نافية، واللام في قوله سبحانه: لَفَاسِقِينَ اللام الفارقة، وعند الكوفيين أنّ "إنْ" نافية واللام بمعنى إلّا؛ أيْ ما وجدنا أكثرهم إلّا خارجين عن الطاعة"(الألوسي، 1415هـ).

وأرى أنّ في هذا النصّ بعض الخلل أو التناقض؛ ذلك أنّه قال" وذهب الكوفيون"، ثم قال "وعند الكوفيين"، هذا من جهة، وأمّا من جهة أُخرى فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ " إنْ" نافية، واللام فارقة، لكنْ عند الكوفيين "إنْ" نافية واللام بمعنى "إلّا". وهذا غير صحيح لا من حيث الشكل (التركيب أو الصياغة) ولا من حيث المضمون (المعنى أو الدلالة)، ولا أظنّ أنّه يقصد

في الأولى البصريين(ذهب البصريون)؛ ذلك أنّ رأي البصريين فيها أنّها المخفّفة من الثقيلة، وليست النافية. أمّا الجزء الثاني من النصّ فهو رأي الكوفيين في "إنْ" وفي " اللام"، فـ"إنْ" عندهم نافية وليست المخفّفة من الثقيلة، واللام بمعنى "إلا"، وهذا ما أُشيرَ إليه في غير موضع من هذا البحث.

وقد بحثت في نسخة أخرى من الكتاب نفسه فوجدت النّصّ كما هو " ذهب الكوفيون... وعند الكوفيين... "فهو مطابق تماماً لما في النسخة الأولى (ينظر: الألوسي، دار الكتب العلميّة، ودار إحياء التراث العربي "نسختان"). ويمكن أنْ تكون قد سقطت كلمة من النصّ، وهي كلمة "بعض"؛ أي وعند بعض الكوفيين، وإنْ كان الأصح أنْ يقال في مثل هذه الحالة:" وعند بعضهم" دون تكرار لفظة الكوفيين.

وأطلق عليها البيضاويّ (ت1069هـ) مصطلح "فاصلة"، جاء في حاشية تفسيره في أثناء الحديث عن هذه اللام التي في قوله تعالى:" إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ" (الآية 4 من سورة الطارق)... إنْ مخففّة من الثقيلة واسمها ضمير شأن مقدّر، وكلّ نفس مبتدأ وعليها حافظ خبره، وما زائدة واللام هي الفارقة، وسمّاها المصنّف فاصلة وهو مخالف للمعروف في اصطلاح النحاة إلا أنّ المعنى واحد"(البيضاوي، د.ت) ومصطلح "فاصلة" لا يختلف كثيراً عن مصطلح "فارقة".

وهي عند الصبان (ت 1206هـ) "لام الفرق"، قال:"...أو يقال: لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج إلى الفرق كما تدخل بعد المكسورة عند قيام القرينة والاستغناء عن اللام" (الصبّان، 1997) فهو يرى أنّها تكون مع "إنْ" في الضرورة، وغير الضرورة.

وهي الفارقة والمؤكّدة عند أبي زهرة، ذَكَر ذلك في أثناء تفسيره لقوله تعالى:" وإنْ كادوا ليفتنونك...."، قال": وإنْ هي المُخفّفة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن، واللام هي اللام الفارقة وهي مؤكّدة" (أبو زهرة، د.ت)

وقد تسمّى الفارقة عند عباس حسن(ت1398هـ)، قال:" أنْ تشتمل الجملة التي بعدها على لام الابتداء؛ لتكونَ رمزاً للتخفيف، ودالّة على أنّها ليست النافية، ولذا قد تُسمّى: اللام الفارقة؛ لأنّها تفرّق بيْن المخفّفة والنافية؛ مثل: إنْ تونُسُ لَرِجالُها عرب"(عباس حسن، د.ت). فهي عنده لام الابتداء وقد تسمّى الفارقة.

وهي لام الفصل واللام الفارقة عند عبد الله الفوزان، قال: "لتفرق بينها وبيْن (إنْ) النافية، ولهذا تُسمّى (اللام الفارقة) و(لام الفصل) "(عبد الله الفوزان، 1999). وليس ثمة فرق كبير بيْن المصطلحين كما ذُكر آنفاً.

إذن وبناءً على ما تقدّم، فهذه اللام هي اللام الفارقة، ولام الابتداء لزمتْ للفرق بيْن "إنْ" المخفّفة من الثقيلة وبيْن "إنْ" النافية. وهي اللام التي تلزم إنْ المكسورة إذا خُفّفت من الثقيلة، ولام الإيجاب، وإحدى لاميْن تجمعهما لام الفصل، وهي لام الفصل، ولام إلّا، وهي فاصلة، ولام الفرق. وهذا يُبيّن أنّ هذه اللام غير مُتّفقٍ على تسميتها بـ(اللام الفارقة).وأرى أنّ تسميتها بالفارقة أكثر دقة ودلالة؛ لأنها تفرّق بينَ "إنْ" المؤكّدة المُخفّفة من الثقيلة، وبيْنَ "إنْ" النافية.

ثانيًا: المفهوم

اللام الفارقة عند النحاة والدارسين هي اللام التي تقع بعد "إنْ" المُخفّفة من الثقيلةإذا خُفّفت وأُهْمِلتْ (الدقر، 2001). قال المرادي:" اللام الفارقة وهي الواقعة بعد إنْ المُخفّفة، في نحو "وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً"، فارقة بيْن إنْ المذكورة وإنْ النافية، فإذا قلت: إنْ زيدٌ لقائمٌ، فـ"إنْ" مُخفّفة من الثقيلة، واللام بعدها فارقة. هذا مذهب البصريين" (المرادي، 1992). فهي التي تلزم "إنْ" المكسورة إذا خُفّفتْ من الثقيلة وأُهْملَتْ. وقيل عنها هي اللام المفتوحة التي تقع في أوّل خبر"إنْ" المخفّفة من الثقيلة (صافي، 1418هـ).

وعليه فإنّ اللام الفارقة يُمكن أنْ تُعرّف بأنّها: اللام المفتوحة المتّصلة بأوّل خبر "إنْ" المخفّفة من الثقيلة إذا أُعْمِلتْ، ولم تكن ثمّة قرينة دالّة على أنّها المؤكّدة، وليست النافية، نحو: إنْ محمداً لصادقٌ، أو في أوّل خبر المبتدأ إذا أُهْملتْ، نحو إنْ محمدٌ لصادقٌ، أو في أوّل ما كان خبراً للمبتدأ، نحو قوله تعالى:" وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ"(من الآية 164 من سورة آل عمران).

ثالثاً: سبب التسمية

جاءت تسمية هذه اللام بهذا الاسم من الدّوْر الذي تؤدّيه في الجملة، فهي تسمية وصفيّة، وليست معياريّة. فقد سُميَت باللام الفارقة لأنّها تفرّق بيْن "إنْ" المؤكّدة المخفّفة من الثقيلة، وبيْن "إن" النافية؛ أي بيْنَ النفي والإثبات. قال ابن هشام:"...وَإِنَّمَا وَجَبتْ هَهُنَا (كما في إنْ زيدٌ لمنطلقٌ) فرقاً بَينهَا وَبَين إنْ النافية كَالَّتِي فِي قَوْله تَعَالَى: "إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ"، بِهَذِهِ وَلِهَذَا تسمى اللَّام الفارقة؛ لِأَنَّهَا فرقت بَيْن النَّفْي والإثبات..." (ابن هشام، 1383هـ). وهذا هو رأي المحدثين فيها، قال عبد الغني الدقر(ت 1423هـ):" وسُمّيت بذلك لأنّها تفرّق بيْن "إنْ" المخفّفة من الثقيلة، و"إنْ" النافية.." (الدقر، 2001). وجاء في الجدول في إعراب القرآن الكريم قوله:" وإنّما سُمّيت الفارقة لأنّها تُفرّق ما بيْن " إنْ" المخفّفة من الثقيلة، وبيْن "إنْ" النافية، مثل": وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ"

(الآية 32 من سورة البقرة)" (صافي، 1418هـ). فقد سُمّيَت هذه اللام بـ(اللام الفارقة) لأنّها تفرّق بيْن "إنْ" المؤكّدة (الحرف الناسخ الذي ينصب الاسم ويرفع الخبر)، بعد أنْ خُفّفت بحذف إحدى نونيْها وبقائها على نون واحدة ساكنة غير عاملة، وبيْن "إنْ" النافية المشبِهة لها في سكون النون.

أما ابن عاشور(ت1393هـ) فيرى أنّها اللام الفارقة؛ لأنّها تفرّق بيْن "إنْ" المخفّفة من الثقيلة، وبيْن "إنْ" الشرطيّة، جاء ذلك في أثناء حديثه عن اللام في (لمبلسين) من قوله تعالى:"وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ" (الآية 49 من سورة الروم)، قال:" وإنْ فِي قَوْلِهِ وَإِنْ كانُوا مُخَفَّفَةٌ مُهْمَلَة عَنِ الْعَمَلِ، وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِ لَمُبْلِسِينَ اللَّامُ الْفَارِقَةُ بَيْنَ إِنِ المخفّفة وَإِنِ الشَّرْطِيَّةِ"(ابن عاشور، 1984). والغريب في المسألة قوله"وَإِنِ الشَّرْطِيَّةِ"، إذ لم أجد مثل هذا في كلّ ما رجعتُ إليه من مراجع في هذه المسألة، فلم أجد أحداً ممّن عُدتُ إلى مؤلّفاتهم ذكر أنّها فارقة بيْن "إنْ" المخفّفة من الثقيلة، وبيْن "إنْ" الشرطيّة، والمعنى في الآية المذكورة هنا ليس معنى الشرط، وإنّما معنى التوكيد، فهي "إنْ" المؤكّدة المخفّفة من الثقيلة، وذَكرَ هذا كثيرٌ من النحاة والمفسرين. جاء في المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم في أثناء إعرابه لهذه الآية: "..."إنْ" مخففّة مُهْمَلَة، واللام في الخبر الفارقة بيْن المُخفّفة والنافية"(الخراط، 1426هـ، وينظر: الدعاس، 1425هـ، وصافي، 1418هـ). وقد رجعتُ إلى أكثر من نسخة من الكتاب نفسه (التحرير والتنوير)، فوجدتُ فيها أنّها فارقة بيْن "إنْ" المخفّفة من الثقيلة، وبيْن "إنْ" الشرطيّة، وهذا يؤكّد أنّه يقصد "إنْ" الشرطيّة، وليس غيرها.

رابعاً: الغاية من هذه اللام وحُكمُ اقتران خبر "إنْ" المخفّفة بها

غاية هذه اللام عند عامّة النحاة والمفسرين (أعني الذين عدّوها فارقة)هي التفريق بيْن "إنْ" المؤكّدة المخفّفة من الثقيلة الناصبة للاسم والرافعة للخبر إذا كانت مُهْمَلَة، وبيْن "إنْ" النافية، لئلا تلتبس إحداهما بالأخرى (ينظر:الاستراباذي، 1398هـ، وابن هشام، 1985م). ولهذه اللام غاية أخرى غير التفريق بيْن "إنْ" المؤكّدة المخفّفة من الثقيلة، وبيْن "إنْ" النافية، وهي أنّها تفيد توكيد النسبة وتخليص المضارع للحال، قال ابن هشام:" فَاللَّام عِنْد سِيبَوَيْهِ والأكثرين لَام الِابْتِدَاء أفادت مَعَ إفادتها توكيد النِّسْبَة وتخليص الْمُضَارع للْحَال الْفرق بَيْن إِنْ المخفّفة من الثَّقِيلَة وَإِنْ النافية (ابن هشام، 1985).

أمّا عند ابن يعيش (ت 643هـ) فلهذه اللام غايتان، أولاهما: الدلالة على أنَّ "إنْ" هنا هي المخفّفة من الثقيلة، وثانيتهما: التفريق بيْن "إنْ" المخفّفة من الثقيلة المؤكّدة، وبيْن "إنْ" النافية، قال في بيان معنى هذه اللام التي تلحق "إنْ" المخفّفة: "فإن خُفّفتَ "إنّ"، لزمت اللامُ، وذلك قولك:"إنْ زيدٌ لَقائمٌ". ألزموها اللامَ إيذانًا منها بأنّها المشددة، ...ولزمتْ للفرق بينها وبيْن النافية"(ابن يعيش، 2001)، فهي دالّة من جهة، ومفرّقة من جهة أُخرى.

وهي فارقة ومؤكّدة، قال أبو زهرة (ت1394هـ) عن اللام في (ليفتنونك) من قوله تعالى:"وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذًا لَاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا "(الآية 73 من سورة الإسراء). وإنْ هي المخفّفة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، واللام هي اللام الفارقة، وهي مؤكّدة" (أبو زهرة، د.ت). وأرى أنّ هذا الرأي غير دقيق؛ فالأرجح هنا أنْ تكون "إنْ" غير عاملة(مُهْمَلَة)، والأكثر في "إنْ" أنْ تُهمَلَ إذا خُففتْ. وإنْ كانت عاملة في الآية السابقة (ولا أراها كذلك) فجملة " كاد واسمها وخبرها" سدّت مسدّ خبر إنْ، أو عُدّت في محل رفع خبر إنْ.

جاء في الجدول في إعراب القرآن الكريم قوله عن هذه الآية "وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ... "(الواو) استئنافيّة (إنْ) مخفّفة من الثقيلة مُهْمَلَة وجوباً (كادوا) فعل ماضٍ ناقص مبنيّ على الضمّ... و(الواو) اسم كاد (اللام) هي الفارقة (يفتنون) مضارع مرفوع... و(الواو) فاعل..." (صافي، 1418هـ). وأرى كذلك أنّ في هذا الرأي ما يستحقّ التوقف عنده؛ ذلك أنّه يرى أنّ "إنْ" مُهْمَلَة وجوباً، وما عليه جمهور النحاة البصريين أنّ إهمالها في هذه الحالة جائز وليس واجباً، وإنْ كان الأكثر فيها الإهمال إذا خُفّفت (ينظر: المرادي، 1992م، وابن عقيل، 1987م). لكنّ ذلك لا يعني وجوب الإهمال، فجواز الإعمال لا يصحّ مع وجوب الإهمال. أمّا الكوفيون فيرون أنّها تُهْمَل إذا خُفّفتْ، قال الأنباريّ (ت 577هـ):"ذهب الكوفيون إلى أنّ "إنْ" المخفّفة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم وذهب البصريون إلى أنّها تعمل" (الأنباري، 2003م). وهذا ما ذكره الاستراباذي (ت686هـ)، لكنّه خطّأ رأي الكوفيين، فهي عنده ليست مُهْمَلة دائماً إذا خُفّفتْ، وحجّته في ذلك عملها في قوله تعالى:"وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ "، قال: "قال تعالى في الإعمال:(وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) بتخفيف إنّ، ولا يجوز عند الكوفيين إعمال المخفّفة، والآية ردّ عليهم"(الاستراباذي، 1978م). وهذا صحيح يُمكن الأخذ به.

مذاهب العلماء فيها

يرى عامّة البصريين أنّ اللام التي تقع بعد "إنْ" المخفّفة من الثقيلة هي اللام الفارقة كما في قوله تعالى:" وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ"(من الآية 143 من سورة البقرة). بينما يرى الكوفيون أنّ "إنْ" هذه نافية، واللام بمعنى

"إلّا" فإذا قيل: إنْ زيدٌ لقائمٌ، فإنْ مخفّفة من الثقيلة عند البصريين، واللام فارقة، ونافية عند الكوفيين، واللام بمعنى إلّا؛ أي ما زيد إلّا قائم (ينظر: المرادي، 1992).

واختُلِفَ في هذه اللام ذاتها (أعني الفارقة) وهذا ما نصّ عليه أبو حيّان، قال:"وَاللَّامُ هِيَ لَامُ الْفَرْقِ بَيْنَ إِنِ النَّافِيَةِ وَالْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَهَلْ هِيَ لَامُ الِابْتِدَاءِ أُلْزِمَتْ لِلْفَرْقِ، أَمْ هِيَ لَامٌ اجْتُلِبَتْ لِلْفَرْقِ؟ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ" (أبو حيان، 1420هـ). فذهب قوم منهم أبو عليّ الفارسيّ (ت 377هـ) إلى أنّها نوع مستقل من أنواع اللام، ليست لام الابتداء التي تجيء مع المشدّدة، بل هي لام أخرى اجتلبت للفرق، إذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق في:" إنْ علمتَ لزيداً قائماً"، ولمّا دخلت في ما لا تدخله لام الابتداء في نحو:" إنْ قتلتَ لمسلماً" و"إنْ يزينك لنفسك". وذهب آخرون إلى أنّها لام الابتداء الداخلة على خبر إنْ لزمت للفرق، وهذا مذهب سيبويه واختاره ابن مالك (الاستراباذي، 1978، والمرادي، 1992م).

ووافق ابن جني أستاذه أباعلي الفارسي في هذه المسألة، واستهجن أبو عليّ أنْ تكون هذه اللام للابتداء، قال ابن هشام:" وَزعم أَبُو عَليّ وَأَبُو الْفَتْح وَجَمَاعَة أَنَّهَا لَام غير لَام الِابْتِدَاء اجتلبت للْفرق، قَالَ أَبُو الْفَتْح قَالَ لي أَبُو عَليّ ظَنَنْت أَن فلَانا نحوي مُحسن حَتَّى سمعته يَقُول: إِن اللَّام الَّتِي تصْحَب إِنْ الْخَفِيفَة هِيَ لَام الِابْتِدَاء، فَقلتُ لَهُ أَكثر نَحْوِيي بَغْدَاد على هَذَا. وَحجَّة أبي عَليّ دُخُولهَا على الْمَاضِي الْمُتَصَرف نَحْو إِنْ زيدٌ لقام، وعَلى مَنْصُوب الْفِعْل الْمُؤخر عَن ناصبه فِي نَحْو {وَإِن وجدنَا أَكْثَرهم لفاسقين}، وَكِلَاهُمَا لَا يجوز مَعَ الْمُشَدَّدَة"(ابن هشام، 1985). وقياس "إنْ" المخفّفة من الثقيلة على المشدّدة(الثقيلة) أمر مقبول. ولقد بحثتُ عن هذا النصّ في مؤلّفات ابن جني فلم أجد له أصلاً، ولكنْ ربّما وردَ في كتابٍ من كتبِ ابن جني التي لم تصلنا، أو التي لا أعرفُها.

أمّا قولهم بوجوب التعليق لو كانت للابتداء، فهذه اللام لا تدخل بعد الأفعال الناسخة للابتداء إلا على الجزء الثاني من الجملة الاسميّة وهو الخبر، وتدخل مع المشدّة (المثقلة "إنَّ") إمّا على المبتدأ المؤخر، أو الخبر، أو ما يقوم مقامه، وفي الشواهد القرآنية المذكورة هنالم تدخل إلا على ما كان خبراً في الأصل، نحو: (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً)، و: (وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ)، و: (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) و: (وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ).

ولمّا نصب الأول لخلوّه عن مانع ومعلق، فلا بدّ من نصب الثاني، وإنْ دخله لام الابتداء، قال تعالى: (وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ)، و: (وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ). وأمّا: "إنْ قتلتَ لمسلما" من قول عاتكة بنت زيد بن عمرو:

شلَّتْ يمينُك إنْ قَتَلْت لمُسْلِمَا كُتِبَتْ عليك عُقوبةُ المُتَعَمِّدِ[3]

و:"إنْ يزينك لنفسك"، فيرى الرضيّ بأنّه شاذّ (الاستراباذي، 1978م). أمّا الشلوبين فيرى أنّها لام أخرى (دون تحديد ما هي أو ما اسمها)؛ لأنّ الفعل قبلها يعمل في ما بعدها (المرادي، 1992م).

ويظهر أثر الخلاف في هذه اللام في نحو قوله عليه الصلاة والسلام:" قد علمنا إنْ كنتَ لمؤمناً"*، فعلى رأي من قال إنّها لام الابتداء يجب كسر همزة إنّ؛ لأنّها بعد فعل من أفعال القلوب، وعلى رأي من قال إنّها ليست لام الابتداء يجبُ فتحها لطلب العامل لها بعد التأويل (ينظر: الاستراباذي، 1978م، والأشموني، 1998م، والفوزان، 1999). وهمزة إنّ يجبُ كسرها إذا وقعتْ بعد أفعال القلوب.

وقد ذكَرَ ابن عقيل تفصيلاً لمسألة الخلاف في هذه اللام الواردة في الحديث السابق "لمؤمناً"، وبيّن من هم أطراف الخلاف فيها، قال:" وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جرت بيْن ابن أبي العافية وابن الأخضر، وهي قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "قد علمنا إنْ كنتَ لمؤمنا" فمنْ جعلها لام الابتداء أوجب كسر إنْ، ومنْ جعلها لاماً أخرى اجتلبت للفرق فتح أنْ وجرى الخلاف في هذه المسألة قبلهما بيْن أبي الحسن علي بن سليمان البغدادي الأخفش الصغير، وبيْن أبي علي الفارسي، فقال الفارسي هي لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق، وبه قال ابن أبي العافية، وقال الأخفش الصغير إنّما هي لام الابتداء أُدخلتْ للفرق، وبه قال ابن الأخضر"[4]. (ابن عقيل، 1987م).

وفرّق الكسائي بيْن "إنْ" مع اللام في الأسماء، وبيْنها معها في الأفعال، فجعلها في الأسماء: المخفّفة، وأمّا في الأفعال فقال: ""إنْ" نافية، واللام بمعنى "إلا"؛ لأنّ المخفّفة بالاسم أولى، نظراً إلى أصلها، والنافية بالفعل أولى لأنّ معنى النفي راجعٌ إلى الفعل، وغيره من الكوفيين قالوا: إنها نافية مطلقا، دخلت في الفعل، أو في الاسم، واللام بمعنى "إلا، وقال البصريون: لو كانت اللام بمعنى (إلا)، لجاز: جاءني القوم لزيداً؛ أي: إلا زيداً، ولا يلزم ما قالوا، إذ ربما اختص بعض الأشياء ببعض المواقع، كاختصاص (لما) بالاستثناء بعد النفي" (الاستراباذي، 1978م، وأبو حيّان، 1420هـ).فقد خالف الكوفيين فيها من وجه، ووافقهم من وجه آخر، فهي عنده مع الأسماء "إنْ" المؤكدة المُخفّفة، بينما هي عند عامة الكوفيين نافية، سواء كان ذلك مع الأسماء أو مع الأفعال.

وهي في لسان العرب بمعنى "إلّا " أو صلة وتوكيداً، قال:" وَمِنَ اللَّامَاتِ الَّتِي تَصْحَبُ إِنْ: فَمَرَّةً تَكُونُ بِمَعْنَى إِلَّا، وَمَرَّةً تَكُونُ صِلَةً وَتَوْكِيدًا كَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ:" إِنْ كانَ وَعْدُ رَبِّنا لَمَفْعُولًا"؛ فَمَنْ جَعَلَ إِنْ جَحْدًا جَعَلَ اللَّامَ بِمَنْزِلَةِ إِلَّا، الْمَعْنَى مَا كَانَ وعدُ ربِّنا إلا مَفْعُولًا، وَمَنْ جَعَلَ إِنْ بِمَعْنَى "قَدْ" جَعَلَ اللَّامَ تَأْكِيدًا، الْمَعْنَى قَدْ كَانَ وعدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا" (ابن منظور، 1414هـ). وهذا هو رأي الكوفيين فيها كما سبق بيانه. أمّا أنْ تكون "إنْ" بمعنى " قد" فهو رأي قُطرُب فيها، فقد ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا إِذَا وَلِيَهَا فِعْلٌ (يقصد إنْ)، كَانَتْ بِمَعْنَى قَدْ" (يُنظر: أبو حيّان، 1420هـ). ولم أجد أحداً ممّن عُدتُ إلى مؤلّفاتهم في هذا الموضوع ذكر أنّها بمعنى " قد" إلا المرادي فقد ذَكَر في أثناء حديثه عن "إنْ" في قوله تعالى:"فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى" أنّ الكسائي يعدّها بمعنى قد، قال:" حُكِيَ عن الكسائي، في قوله تعالى:" فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى"، أنّه جعلَ إنْ بمعنى قد؛ أي: قد نفعت الذكرى" (المرادي، 1992م). ولم أجد لهذا الرأي أيّ ذِكْر في ما عُدتُ إليه من مراجع في هذه المسألة.

ورفضَ المرادي هذا الرأي واعتبره غير صحيح، وعدّ "إنْ" في الآية السابقة شرطية. قال مضيفاً على رأيه السابق:" وقال بعضهم، في قوله تعالى: "إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا": إنّها بمعنى قد. وليس بصحيح، وإنْ في الآية الأولى شرطية، وفي الثانية مُخفّفة من الثقيلة "(المرادي، 1992م). وهذا ما يراه الباحث.

وارتبط الاختلاف في تحديد معنى "اللام" بالاختلاف في معنى "إنْ"، فإنْ كانت "إنْ" نافية كانت اللام بمعنى "إلا"، وإنْ كانت "إنْ" المخفّفة من الثقيلة الملغاة كانت اللام هي اللام الفارقة أو لام الابتداء أو غير ذلك. وإنْ دخلت "إنْ" على الأفعال فهي إمّا المخفّفة من الثقيلة المؤكّدة، وإمّا النافية، يجوز في ذلك الوجهان، والقرينة اللفظيّة أو المعنويّة (أوهما معاً) هي التي تحدّد نوع هذه اللام، واختُلف في نوع الأفعال التي تدخل عليها المخفّفة من الثقيلة، فالبصريون يروْن أنّها لا تخل إلا على الأفعال الناسخة، حتى لا تخرج "إنْ" بالتخفيف عن أصلها بالكليّة' أمّا الكوفيون فيعمّمون جواز دخولها على الأفعال كلّها. وإن دخلتْ على الأسماء وأعملتْ فهي المخفّفة من الثقيلة المؤكدة.

فمعنى كلّ واحدة منهما("إنْ" و"اللام") يؤثّر في تحديد معنى الأخرى، قال أبو حيان في تفسيره لقوله تعالى:" ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ"(الآية 74 من سورة البقرة)، إذ قرأ قتادة "إنْ" مخفّفة في المواضع الثلاثة، وهي المُخفّفة من الثقيلة (أبو حيان، 1420هـ).وقال:" وَاللَّامُ فِي لَمَا مُخْتَلَفٌ فِيهَا، فَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا لام الِابْتِدَاءِ لَزِمَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ إِنَّ الْمُؤَكِّدَةِ وَإِنِ النَّافِيَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ سليمان الأخفش الصَّغِيرِ. وَأَكْثَرِ نُحَاةِ بَغْدَادَ، وَبِهِ قَالَ: مِنْ نُحَاةِ بِلَادِنَا أَبُو الْحَسَنِ بْنُ الْأَخْضَرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا لَامٌ احْتُلِسَتْ لِلْفَرْقِ، وَلَيْسَتْ لَامَ الِابْتِدَاءِ، وَبِهِ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ، وَمِنْ كُبَرَاءِ بِلَادِنَا ابْنُ أَبِي الْعَالِيَةِ (أبو حيان، 1420هـ).

وأضاف أبو حيان في الموضوع ذاته:" وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُفَسِّرُونَ وَالْمُعْرِبُونَ فِي إِنِ الْمُخَفَّفَةِ هُنَا إِلَّا هَذَا الْوَجْهَ الثَّانِيَ، وَهُوَ أَنَّهَا الْمُلْغَاةُ، وَأَنَّ اللَّامَ فِي لَمَا لَزِمَتْ لِلْفَرْقِ. قَالَ الْمَهْدَوِيُّ: مَنْ خَفَّفَ إِنْ، فَهِيَ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَاللَّامُ لَازِمَةٌ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ إِنِ الَّتِي بِمَعْنَى مَا. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: فَرَّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّافِيَةِ لَامُ التَّوْكِيدِ فِي لَمَا. وقال الزمخشري: وقرىء: وَإِنْ بِالتَّخْفِيفِ، وَهِيَ إِنِ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ الَّتِي يَلْزَمُهَا اللَّامُ الْفَارِقَةُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ، وَجَعْلُهُمْ إِنْ هِيَ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثقيلة، هُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ. وَأَمَّا الْفَرَّاءُ فَزَعَمَ فِيمَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ إِنْ هِيَ النَّافِيَةُ، وَاللَّامُ بِمَعْنَى إِلَّا، فَإِذَا قُلْتَ: إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ، فَمَعْنَاهُ عِنْدَهُ: مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ" (أبو حيان، 1420هـ).

حُكم دخول اللام على خبر "إنْ" المؤكّدة المخفّفة من الثقيلة

اختُلفَ في حُكم دخول هذه اللام على خبر "إنْ" المخفّفة بيْن الوجوب والجواز ومتى يكون ذلك، فالزجاجي يرى أنّها واجبة في خبر "إنْ" المخفّفة حتى لو كانت عاملة، قال:" واعلم أنَّ قوماً من العرب يخفّفون إنّ وينصبون بها فيقولون إنْ زيداً لقائم، ولا بدّ في الخبر من اللام..."(الزجاجي، 1985، ومثله رأي درويش، 1415هـ).

وهذا ما يراه الزمخشريّ وآخرون فهم يروْن أنّها تلزم في خبر "إنَّ" إذا خُفّفت، قال: "واللام الفارقة في نحو قوله تعالى:" إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ " وقوله تعالى: "وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ". وهي لازمة لخبر إنّ إذا خفّفت" (الزمخشري، 1993م). فهو يرى أنّها واجبة دون تقييد؛ أيْ دون النظر إلى القرينة لفظيّة كانت أو معنويّة.

وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش في شرحه للمفصّل قال بعد أنْ ذَكَر كلام الزمخشريّ وفصّل فيه، وذَكَر اختلاف العلماء في هذه اللام وماهيّتها....: "فإن خُفّفتَ "إنّ"، لزمت اللامُ، وذلك قولك: "إنْ زيدٌ لَقائمٌ". ألزموها اللامَ إيذانًا منها بأنّها المشددة التي من شأنها أنْ تدخل معها اللامُ، وليست النافيةَ التي بمعنى "ما". قال الله تعالى: {إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ}، وقال تعالى: {وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ}، ف "إنْ" ها هنا المخففةُ

من الثقيلة، واسمُها مضمرٌ بمعنى الشأن والحديث، ودخلت اللامُ لِما ذكرناه من التأكيد، ولزمتْ للفرق بينها وبيْن النافية التي في قوله تعالى: {إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُور} (ابن يعيش، 2001م) فهي تلزم لأمرين: أوّلهما للدلالة على أنَّ "إنْ" هنا هي المخفّفة من الثقيلة، وثانيهما للتفريق بيْن "إنْ" المخفّفة من الثقيلة المؤكّدة، وبيْن "إنْ" النافية.

وحدّد ابن هشام وجوب دخول اللام بثلاثة شروط، قال:" وَقد يكون دُخُول اللَّام وَاجِبا وَذَلِكَ اذا خففَتْ، وأُهملتْ، وَلم يظْهر قصد الإثبات، كَقَوْلِك: إنْ زيدٌ لمنطلق"(ابن هشام، 1383هـ). فإن اخْتَلَّ شَرط من الثَّلَاثَة كَانَ دُخُولهَا جَائِزا لَا وَاجِبا لعدم الالتباس، وَذَلِكَ إذا شُدّدَتْ نَحْو: إنَّ زيداً قَائِمٌ، أَو خُفّفتْ وأُعْمِلتْ نَحْو: إنْ زيداً قَائِم، أَو خُفّفَتْ وأُهملتْ وَظهرَ الْمَعْنى، كَقَوْل الطّرمّاح:(المرادي، 1992، والفوزان، 1999م).

أنَا ابْنُ أُباة الضَّيْمِ مِن آلِ
مالِكٍ وإنْ مالكٌ كانتْ كِرامَ المَعَادِنِ(الطرمّاح133/1).

فيجوز دخولُ اللام على ما تأخر من خبر إنَّ المكسورةِ، أو اسمها، أو ما توسط من معمول الخبر، أو ضمير الفصل إذا ظهر المعنى(ابن هشام، د.ت).

وهذا ما يراه المرادي والفوزان والأهدل في هذه اللام، فهي إنّما تلزم إذا أُلغيت "إنْ"(إذا أُهمِلت) ولم يكنْ في الكلام قرينة دالّة على أنّها المخفّفة من الثقيلة، فإنْ أُعملَت نحو: إنْ زيداً قائمٌ، أو دلّ دليل على المراد منها لم تلزم اللام في خبرها لعدم الحاجة إليها، كما في قول الطّرمّاح السابق (المرادي، 1992، والفوزان، 1999م، والأهدل، 2011م).

فالقرينة المعنوية ظاهرة، ذلك أنّ صدر البيت فخر ومدح، ولا يصحّ أنْ يكون عجزه عكس ذلك؛ أي لا يصحّ أنْ تكون "إنْ" نافية، فالمقام هنا مقام مدح، فيمنع أنْ تكونَ "إنْ" نافية، وإلّا انقلب المدح ذمّاً. وقوله:" لم تلزم" يعني أنّه يجـوز اقتران خبر"إنْ" المخفّـفة المهمَلة باللام، ولـو كانت القرينة دالّة. كما أنّه يجـوز في المقابل الاستغناء عنها

(اللام الفارقة) إذا ظهر المعنى الذي أراده المتكلّم كونه معتمداً على قرينة كما في قول الطّرمّاح السابق؛ إذ لم يقل " إنْ" كانت لكرام المعادن، فقد استغنى عن اللام الفارقة لدلالة الحال عليها.

وإنْ عَمِلت "إنْ" المخفّفة لم تلزم اللام في خبرها؛ لأنّها لا تلتبس بـ "إنْ" النافية؛ لأنّ النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر نحو: إنْ محمداً صادقٌ، فالقرينة الإعرابيّة دالّة على أنّها المخفّفة من الثقيلة المؤكّدة وهي عاملة، وكذلك إذا فُهِم المقصود بأنّها المؤكّدة وليست النافية ولو كانت مُهمَلة. ويُعرف هذا من سياق الكلام المتضمّن لها نحو: إن الأمانةُ واجبة. فليس من المُمكن أنْ تكون إنْ نافية بمعنى "ما"؛ أي ما الأمانة واجبة، وكما في قول الطّرمّاح السابق. ويرى عبّاس حسن أنّ عدم تركها أفضل (حسن، د.ت).

ولكنْ يجب اقتران خبرها باللام إذا خُفّفتْ وأُهمِلتْ، ولم يظهر قصد الإثبات؛ أي أنّ المعنى يحتمل النفي ويحتمل الإثبات والتوكيد (ينظر: الأشموني، 1998م، والفوزان، 1431هـ، والغلاييني، 1993م). والمقصود بخبرها هنا ما كان يُمكن أنْ يكون خبراً لها لو أُعملتْ، أو ما هو بحكمه، وذلك خبر المبتدأ، أو خبر كان أو إحدى أخواتها؛ ذلك أنّها عندما تُهمَل لا تأخذ اسماً ولا خبراً، فلا توجد قرينة إعرابية تفرق بيْنها وبيْن "إنْ" النافية؛ لذا تلزم اللام في هذه الحالة.

أمّا الزجاجي فيرى أنّ اللام واجبة في خبر "إنْ" ولو عَمِلَتْ؛ وذلك حَملاً لها على الأصل– كما يرى – أو الأغلب؛ إذ الأغلب في "إنْ" المخفّفة من الثقيلة أنْ تكون مُهمَلة غير عاملة(الزجاجي، 1985، وابن عقيل، 1987). قال:" واعلم أنّ قوماً من العرب يخفّفون إنْ وينصبون بها فيقولون إنْ زيداً لقائم، ولا بدّ في الخبر من اللام؛ لأنّ الأصلَ ما ذكرتُ لك من إبطال عملها مع التخفيف، وحجّةُ من نصب بها مُخفّفة أنّه قال: إنّما نصبتْ إنْ لمضارعتها الفعل معنى ولفظاً، فإنّها إذا خُفّفتْ فمعناها قائم لم يزل وتخفيف لفظها لا يزيل عملها، كما أنّ من الأفعال ما يُحذَف بعضُه ولا يزول عمله"(الزجاجي، 1985).

أمّا الأفعال التي يُحذف بعضها ويبقى عملها فمنها (يكُ) مضارع (كانَ) المجزوم نحو قوله تعالى: "أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا"(الآية 67 من سورة مريم).

ومن هذه الأفعال أيضاً الأفعال المعتلّة على اختلاف أنواعها، ممّا يُحذف منه بعضُ حروفه ويبقى عاملاً كما لو لم يُحذَف منه شيء، وذلك كمضارع الفعل المثال الواويّ، ومضارع الفعل الأجوف المجزوم، ومضارع الفعل المعتلّ الآخر المجزوم. أمّا اللفيف المفروق فتسقط فاؤه ولامه في حالة الأمر ويحافظ على عمله ومعناه. فتشبيه "إنْ" بالفعل وأنّ تخفيفها (حذفُ بعضها) لا يُبطل عمَلَها، كما أنّ حذفَ بعضِ الفعل لا يُبطل عَمَله أمر مقبول.

لكنّ الزجاجي نفسه يرى في موطنٍ آخر من كتابه هذا أنّ تخفيف "أنّ" يُبطِل عملها، قال: "فلما نقص بناؤها زال عملها ولزمتها اللام في الخبر"(الزجاجي، 1985م). وفي هذا شيء من عدم التوافق (شيء من التناقض)؛ فتخفيف "إنَّ" لا يُبطل عملَها بالضرورة، لكنّه يُبطل عملَها في أكثر اللغات، وهذا ما

عليه عامّة نحاة البصرة، وهو رأي الزجاجي نفسه، قال في موضع آخر من كتابه ذاته (اللامات):" وذلك أنْ تكون مُخفّفة من الثقيلة فتلزمها اللام في خبرها ويبطل عملها في أكثر اللغات"(الزجاجي، 1985م). وقال أيضاً:" واعلم أنّ قوماً من العرب يخفّفون إنّ وينصبون بها فيقولون إنْ زيداً لقائم، ولا بُدّ في الخبر من اللام"(الزجاجي، 1985م). فأقواله هذه تؤكّد أنّه ليس بالضرورة أنْ يَبطل عمل "إنّ" إذا خُفّفت، فبُطْلان عملها يكون في أكثر اللغات وليس فيها جميعاً.

أمّا قوله:" ولا بدّ في الخبر من اللام" فليس دقيقاً؛ ذلك أنّها إذا خُفّفت وعملتْ فليس بالضرورة أنْ يُؤتى باللام الفارقة؛ لأنّه لا حاجة مُلزِمة لها في هذه الحالة، فـ"إنْ" المخفّفة إذا عملتْ تكون معروفة أنّها المؤكّدة، وليست النافية؛ لأنّ النافية غير عاملة لا تأخذ اسماً ولا خبراً؛ أيْ أنّ القرينة الإعرابيّة أغنتْ عن ذِكْر اللام.

وَيجب تَركها مَعَ نفي الْخَبَر كَقَوْلِه:

إنِ الحقُّ لا يخفى على ذي بصيرة

وإن هو لم يَعْدَمْ خلاف معاند[5]

(ابن هشام، 1985م، والأشموني، 1998م).

نتائج البحث

يتبيّن ممّا سبق ما يلي:

* لم يتّفق النحاة والدارسون على مصطلح واحد يُطلَقُ على هذه اللام التي تتّصل بأوّل خبر إنْ المؤكّدة المُخفّفة من الثقيلة، أو في ما كان في حُكْم خبرها (خبر المبتدأ أو خبر الفعل الناسخ). فهي اللام الفارقة، ولام الابتداء لزمتْ للفرق بيْن "إنْ" المخفّفة من الثقيلة وبيْن "إنْ" النافية. وهي اللام التي تلزم إنْ المكسورة إذا خُفّفت من الثقيلة، ولام الإيجاب، وإحدى لاميْن تجمعهما لام الفصل، وهي لام الفصل، ولام إلّا، وهي فاصلة، ولام الفرق. وهذا يُبيّن أنّ هذه اللام غير مُتّفقٍ على تسميتها بـ(اللام الفارقة).

* يُمكن أنْ تُعرّف هذه اللام بأنّها اللام المفتوحة المتّصلة بأوّل خبر "إنْ" المؤكّدة المُخفّفة من الثقيلة إذا أُعْمِلتْ، ولم تكن ثمّة قرينة دالّة على أنّها المؤكّدة، وليست النافية، نحو: إنْ محمداً لصادقٌ، أو في أوّل خبر المبتدأ إذا أُهْملتْ، نحو إنْ محمدٌ لصادقٌ، أو في أوّل ما كان خبراً للمبتدأ، نحو قوله تعالى:" وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ".

* اختلف النحاة والدارسون في حُكْم اقتران خبر "إنْ" المؤكّدة المُخفّفة من الثقيلة، أو في ما كان في حُكْمه بهذه اللام، فهي واجبة، ولو كانت عاملة من غير تقييد. وهي واجبة إذا أُهمِلتْ، وهي غير لازمة إذا أُعمِلتْ وأُمِنَ اللبس بينها وبيْن "إنْ" النافية، وَيجب تَركها مَعَ نفي الْخَبَر، وعدم حذفها أولى ولو أُمِنَ اللبسُ (ينظر: ص 12– 14 من هذا البحث).

* جاءت تسمية هذه اللام بهذا الاسم (اللام الفارقة) من الوظيفة التي تؤدّيها في الجملة، وهي التفريق بيْن "إنْ"المؤكّدة المُخفّفة من الثقيلة، وبيْنَ "إنْ" النافية، وذلك إذا أُهمِلَتْ المخفّفة، أو أُعْمِلتْ، ولم تكنْ ثمّة قرينة دالّة على أنّها للإيجاب (المؤكّدة) وليست للنفي.

الهوامش

(1) ينظر: الكشاف، الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، 1/ 383 و226، وشرح المفصل، ابن يعيش، تقديم إميل يعقوب، ط1، 5/ 147، والجنى الداني في حروف المعاني، ص21، وفتح القدير، الشوكاني، (ت 1250هـ)، ط1، 6/3، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم، أحمد بن محمد الخراط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1426هـ، 1153/3. ذكرت اللام الفارقة عنده 12 مرة، والجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي (ت 1376هـ)، ط4، 293/2 و362/4 وغير هذا. والتحرير والتنوير، ابن عاشور(ت 1393هـ)، 71/14 و173/15وفي مواطن كثيرة من تفسيره، والمغرب في ترتيب المعرّب، أبو الفتح المُطَرِّزِيّ (ت 610هـ)، 1/ 535 و537. وشرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين (ت 1421هـ) نسخة الكترونية من المكتبة الشاملة، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك145/1 نسخة الكترونية من المكتبة الشاملة، وشرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط11، 164/1، وتعجيل الندى بشرح قطر الندى، عبد الله بن صالح الفوزان، 1/ 133، نسخة الكترونية من المكتبة الشاملة، والنحو الوافي، عباس حسن، (ت 1398هـ)، ط15، 279/1 و673.وجامع الدروس العربيّة، الغلاييني، (ت 1364هـ)، ط28، 322/2.

(2) مغني اللبيب 306/1. قال محقق شرح ابن عقيل تعليقا على هذا الشاهد: "حكى العيني أن هذا البيت من أبيات الكتاب، ولم ينسبوه إلى أحد، وأنشده أبو حيان في التذكرة مهملا أيضا، وأنشده ثعلب في أماليه، وأنشده أبو علي الفارسي،

وأنشده أبو الفتح ابن جني، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين، وقد راجعت كتاب سيبويه لأحقق ما قاله العيني فلم أجده بين دفتيه. شرح ابن عقيل، ابن عقيل(769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط16، 1/ 365 الحاشية. ولم أجد (الباحث) لهذا الشاهد ذكراً إلا في: شرح الكافية الشافية 137/5، ومغني اللبيب، وشرح ابن عقيل، وشرح الأشموني 308/1.ويطلق اسم الاعلاج غالباً على النصارى الذين اعتنقوا الإسلام وكانوا في خدمة الأمراء المسلمين. رينهارت بيتر آن دُوزِي (ت 1300هـ)، تكملة المعاجم العربية، نقله إلى العربية وعلق عليه: ج 1 – 8: محمَّد سَليم النعَيمي وج9، 10: جمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط1 من 1979 – 2000 م، 7 /280.

(3) هذا البيت من كلام عاتكة بنت زيد العدوية، ترثي فيه زوجها الزبير بن العوام الذي قلته ابن جرموز وهو منصرف من وقعة الجمل، والبيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل "ص1128" ورضي الدين في باب الحروف المشبهة بالفعل من شرح الكافية، وشرحه البغدادي في الخزانة "4/ 348" وابن هشام في مغني اللبيب "رقم 22" وفي أوضح المسالك "رقم 147" والأشموني "رقم 279" وابن عقيل "رقم 104" وابن الناظم في باب إن وأخواتها من شرح الألفية، وشرحه العيني "2/ 278 بهامش الخزانة"، (الأنباري، 577هـ) ووهو من شواهد التصريح: 1/ 231، وابن عقيل: "104/ 1/ 382"، والأشموني: "279/ 1/ 145"، وهمع الهوامع: 1/ 142، والدرر اللوامع: 1/ 119، والمحتسب: 2/ 255، وشرح المفصل: 8/ 71، 72، 76، والمقرب: 20، والإنصاف: 64، والعيني: 2/ 478، وخزانة الأدب: 4/ 348، ومغني اللبيب: "21/ 37" وشرح السيوطي: 26.

(4) هكذا ورد في كتب الحديث، إلا عند البخاري فقد ورد:" قد علمناه إن كنت لموقنا به". ينظر: موطّأ مالك، صحيح ابن حبان، المعجم الكبير للطبراني، ...، صحيح البخاري. وهو كذلك في كتب النحو " إن كنت لمؤمنا" ينظر:"الجنى الداني، مغني اللبيب، شرح ابن عقيل، شرح الأشموني.

(5) البيت بلا نسبة.

المصادر والمراجع

ابن السراج، م. (د.ت) أصول النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ص 237/1.

ابن عاشور، م. (1984هـ) التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ص 21/ 122.

ابن عقيل، ع. (1987م) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط16، ص 365/1، 378، 380، 381.

ابن منظور، م. (1414هـ) لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، فصل اللام وفصل الفاء/ مادة فَرَقَ.

ابن هشام، ع. (1383هـ) شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11، ص164.

ابن هشام، ع. (د.ت) قطر الندى وبل الصدى، دار العصيمي للنشر والتوزيع، ط1، ص12.

ابن هشام، ع. (1985م) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، ص 305/1 –306، 1/ 40 وما بعدها.

ابن يعيش، ي. (2001م) شرح المفصل، تقديم إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ص147/5.

أبو حيان الأندلسي، م. (1420هـ) البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر– بيروت، ص1/ 425– 426.

أبو زهرة، م. (1980م) زهرة التفاسير، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 4430/8.

الأستراباذي، ر. (1978م) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين، طبعة جديدة مصحّحة ومذيلة بتعليقات مفيدة، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الأستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جميع حقوق الطبع محفوظة، جامعة قاريونس، ص4/366–367.

الأُشْمُوني، ع. (1998م) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط1، ص150/1، 308، 317.

الألوسي، م. (1415هـ) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ص 17/5، 101/10، 7/12.

الأنباري، ع. (2003م) الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت– لبنان، ط1، ص 159/1.

الأَهدل، ع.(2011م) المذكّرات النحويّة، شَرْح الأَلفيَّهْ، ص 304/1.

حسن، ع. (د.ت) النحو الوافي، دار المعارف، ط15، ص 424/1، 1/ 673.

الخراط، أ. (1426هـ) المجتبى من مشكل إعراب القرآن، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 940/3.

درويش، م. (1415هـ) إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية، (دار اليمامة – دمشق– بيروت)، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت)، ط4، ص205/1.

الدعاس، أ. وحميدان، أ. والقاسم، إ. (1425هـ) إعراب القرآن الكريم، دار المنير ودار الفارابي، دمشق، ط1، 1425هـ، ص3 / 21.

الدقر، ع. (2001 م) معجم القواعد العربيّة في النحو والتصريف...، دار القلم، دمشق، ط3، 75/2.
الرماني، ع. (2010) رسالة منازل الحروف، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ص1–12.
رينهارت بيتر آن دُوزِي (ت 1300هـ) تكملة المعاجم العربية، نقله إلى العربية وعلق عليه:ج1 – 8: محمَّد سَليم النعَيمي وج 9، 10: جمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط1 من 1979 – 2000 م، 7 /280.
الزجاجي، ع. (1984م) حروف المعاني والصفات، تحقيق: علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، ص43.
الزجاجي، ع. (1985م) اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، ص32، 113–117، 148–150.
الزمخشري، م. (د.ت) الكشاف، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص226/1، 383.
الزمخشري، م. (1993م) المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، ص 1/ 452.
سيبويه، ع. (1988م) الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، ص139/2.
الشهابي، أ. (د.ت) حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي، دار صادر– بيروت، د.ت، ص 354/8.
الشوكاني، م. (1414هـ) فتح القدير، دارابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق وبيروت، ط1، ص 6/3.
صافي، م. (1418هـ) الجدول في إعراب القرآن الكريم، دار الرشيد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط4، 362/4، 25/9–26، 90/15، 58/21.
الصبان، م. (1997م) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، ص 426/1.
الطرمّاح، م. (حوالي 125هـ) ديوان الطرمّاح، تحقيق عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، حلب، سوريا، 1994م، 1/ 133.
العثيمين، م.(1434هـ) شرح ألفية ابن مالك، مكتبة الرشيد، السعودية، ط1، ص145/1.
الغلاييني، م. (1993م) جامع الدروس العربيّة، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط28، ص2/ 321–322.
الفوزان، ع. (1431هـ) تعجيل الندى بشرح قطر الندى، دار ابن الجوزي، السعودية، ط 2، ص133.
الفوزان، ع. (1999م) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم، ط1، ص 145/1.
مجمع اللغة العربيّة، المعجم الوسيط، القاهرة، فصل الفاء/ مادة فَرَقَ.
المرادي، ح. (1992م)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 133–134، 207– 215.
المُطَرِّزِيّ، ن. (د.ت) المغرّب في ترتيب المعرّب، دار الكتاب العربي، ص535/1–537.

The Differential Laam

Mahmoud Salem Essa Khraisat*

ABSTRACT

The research aims at identifying the “Laam” that is attached to the predicate of emphatic, light in terms of terminology, etymology, use , the purpose for calling it as is, the purpose of coupling the predicate of “Inn” with the light “Inn”, and distinguishing it from other “Laams” that are too similar to “Inn.”

To achieve the objectives of the study, the researcher reviewed the literature in syntax and interpretational texts of the Holy Qur'an. He found out that grammarians and researchers did not reach at an unanimous agreement on one term for this Laam; however, they gave it a number of terms. In addition, they did not agree on the rules of coupling the predicate of Inn with the light Inn. Their disagreement over this coupling varied from optional to compulsory and when this can happen.

Keywords: The Differential Laam, The Light Inn, The Negative Inn, Laam Illa, The Initial Laam, The Eemphatic Laam.

* Yarmouk University, Jordan. Received on 30/5/2016 and Accepted for Publication on 30/8/2016.

Copyright of Dirasat: Human & Social Sciences is the property of University of Jordan and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.